التحول في السياسة الخارجية الصينية والقوة الناعمة في إفريقيا

العطري علي، باحث دكتوراه بجامعة باتنة -01-

تاريخ الإيداع للمقال: 2017/03/10 -----تاريخ قبول المقال :2017/11/03

ملخص:

إن التحول في مضمون السياسة الخارجية الصينية منذ سنة 1978، وانتقالها من دولة ذات خلفيات سياسية واقتصادية ماركسية، إلى دولة أكثر تركيزا على تحقيق المصالح الاقتصادية، أدى بها إلى اعتماد سياسة جديدة تجاه الدول الإفريقية. فلم تعد الصين تولي للاعتبارات الإيديولوجية في سياستها الخارجية تجاه هذه القارة أهمية كبرى، وعوضت ذلك بنزعة أكثر براغماتية قائمة على تحقيق المصالح الاقتصادية للصين أولا، والدول الإفريقية ثانيا، وفق مقاربة الرابح-رابح التي تنتهجها الصين في تعاملها مع هذه الدول.

اعتمدت الصين في علاقاتها مع دول القارة الإفريقية أسلوب القوة الناعمة، مستفيدة من نفور هذه الدول من تعامل الدول الغربية (أوربا والولايات المتحدة الأمريكية) معها وفرضها لسياسات تدخلية مرتبطة بالاستثمارات والمساعدات الاقتصادية التي تمنحها. وأيضا فرضها لعقوبات اقتصادية للعديد من الأنظمة الإفريقية. هذا الوضع خدم المصالح الصينية ومنحها جاذبية لدى الدول الإفريقية لمجموعة عوامل أهمها أن الصين ليس لها تاريخ استعماري مع دول القارة الإفريقية، كما أنها نموذج لدولة نامية نجحت في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى منحها للمساعدات والاستثمارات دون شروط سياسية معتمدة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى في سياستها الخارجية. كما قامت الصين بدعم-سياسيا واقتصاديا- الكثير من الأنظمة الإفريقية التي عرفت عقوبات اقتصادية غربية مثل السودان، نتيجة لتركيزها على تحقيق المصلحة الاقتصادية دون الاعتبارات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التحول في السياسة الخارجية الصينية- القوة الناعمة في إفريقيا-مبدأ عدم التدخل-مقاربة رابح/رابح.

Abstract

The shift of China's foreign policy since 1978 reforms, and its transformation from a Marxist-Maoist to a more open country focusing on economic development ;both inside and abroad. Has led to the remaking of its foreign policy towards Africa, in a way that China is less taking into consideration ideological factors. Instead, it becomes more and more oriented by a pragmatism based on achieving economic gains and interests for China on a first level (basically securing energy resources), and for Africa on a second one, through a "Win-Win" approach.

To achieve its goals. China adopted a "soft power" strategy in its relation with African countries, taking advantage of the unwelcomed Western (European and American) policies in the continent, and their "conditionality" interventionist approach imposing political reforms on African regimes, in order to receive economic investments and aids. Moreover, Western countries continuous sanctions on many African regimes, helped and deepened China's involvement in Africa, and make it more attractive to these regimes. And also Because of many "soft

power" reasons: China has no colonialist past with Africa, China is considered by many African countries as a successful model of a developing country, in addition that Chinese investments and aids are on basis of "No string attached" that means with no conditionality. china adopts in its foreign policy, the principle of non-intervention in other states internal affairs. China has also supported –politically and economically – many African regimes that faced Western sanctions like Sudan, because China's pragmatism is based on the separation between economic benefits and political issues.

Key words : Chinese foreign policy shift/ Chinese soft power in Africa/ Principle of non-intervention/ Win-Win approach.

مقدمة

إن التغير في طبيعة الأفكار والقيم الذي عرفته الصين بعد وفاة الزعيم **ماو تسي تونغ**، وصعود قيادة جديدة ذات أفكار مختلفة بقيادة الرئيس **دينغ شياو بنغ** منذ سنة 1978، وتبني إيديولوجيات أكثر انفتاحا. يضاف إلى ذلك التغيرات التي بدأت تظهر معالمها على مستوى هيكلة النظام الدولي في مرحلة الثمانينات، وبداية تفوق النمط الليبرالي الرأسمالي كنمط عالمي في الاقتصاد، قد أدى بالصين إلى إعادة بلورة سياستها الخارجية التي أصبحت شيئا فشيئا أكثر انفتاحا وتحررا من القيود التي كان يفرضها ذلك النظام سواءا إقليميا أم دوليا. وبالتالي تحول السلوك الخارجي الصيني وفق مقاربة جديدة قائمة على تصور لدور مستقبلي عالمي للقوة الصينية، يتجاوز مجرد حدودها الإقليمية، للوصول إلى مدى وتأثير عالمي وحتى التأثير في طبيعة النظام الدولي المستقبلي. وهو الأمر الذي تنبأ

به الإمبراطور الفرنسي **نابليون بونابارت** سنة 1816، إذ قال بأنه "عندما تستيقظ الصين، فإن العالم سوف يهتز".

هذا التصور للصين كقوة عالمية–على الأقل اقتصاديا– قد دفع بالصين إلى محاولة الوصول إلى اغلب مناطق العالم، من أقصى الحدود الشرقية لآسيا، إلى أقصى الحدود الغربية في القارة الأمريكية، و في مناطق اعتبرت تاريخيا كمناطق نفوذ للقوى الاستعمارية التقليدية. منتهجة سياسة خارجية سلمية تضمن جاذبيتها لدى غالبية الدول خصوصا السائرة في طريق النمو منها، وقد ساهم تعاظم العامل الاقتصادي، مع نهاية الحرب الباردة، كمعيار أساسي لتحديد قوة الدول وفق النموذج المعرفي الليبرالي على تحقيق الصين لأهدافها وإستراتيجيتها العالمية للوصول إلى مصاف القوى الكبرى، مستخدمة في ذلك إستراتيجية القوة الناعمة التي تعتمد أساسا على تصدير النموذج التنموي الصيني، تقديم المساعدات للدول الفقيرة قصد تهيئتها كأسواق للاستثمار، ونشر الثقافة الصينية عبر وسائل الإعلام.

في هذا السياق–أي القوة الناعمة– توجهت الصين نحو القارة الإفريقية، مستغلة خصوصيتها كدولة غير استعمارية في إفريقيا، وأيضا كنموذج لدولة جنوبية نامية نجحت في تحقيق النمو الاقتصادي. فكثفت من العلاقات الاقتصادية والتجارية معها، خصوصا وأن إفريقيا قارة غنية بالمواد الأولية خصوصا النفط الذي تعتبره الصين محوريا في أمنها القومي، كونها تصنف كثاني مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وكون أن كل نجاحاتها الاقتصادية متعلقة بمدى قدرتها على تأمين مصادر الطاقة الخارجية، هذه السياسة الناعمة الصينية اتجاه إفريقيا ترجمت في تأسيس "منتدى التعاون الصيني–الإفريقي" سنة 2000. **فكيف انعكس التحول في السياسة الخارجية الصينية،على انتهاجها لأسلوب القوة الناعمة؟ وكيف تجلى استخدام هذه السياسة تجاه القارة الافريقية؟**

المبحث الأول:التحول في مضمون السياسة الخارجية

لقد كان ينظر الصين تقليديا على أساس دولة نامية ذات توجهات شيوعية تتبنى خطابات إيديولوجية ماركسية، وكانت سياستها الخارجية تصاغ وفق هذا التصور. لكن من الواضح أن تغير البنية الهيكلية للنظام الدولي قد حرر السياسة الخارجية للصين من جملة قيود كانت تحددها، وفتح أمامها هامشا واسعا وفرصا جديدة كي تتعامل مع جملة من القضايا، ربما كانت في عهد القطبية الثنائية تعد حكرا على القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق[1].

وعليه، لقد أخذ الوجود الدولي للصين يتزايد حول العالم، حتى في الأقاليم التي لم يكن للصين حضورا تقليديا فيها، كإفريقيا والكاريبي، وأمريكا اللاتينية، وتبني الصين في توجهاتها الخارجية الجديدة على مبدأ سياسة التعاون مع الجميع و هي السياسة التي تشكل جزءا من التوجه الصيني لسببين[2]:

الأول: تأكيد سلمية هذا الصعود، وأن أهدافه تنموية خالصة، ويتم من خلال سياسات تعاونية.

الثاني: سد احتياجات الصين من المواد الخام، وفتح الطريق أمام المنتجات الصينية.

إن الجهود الصينية لممارسة سياسة خارجية نشطة خارج نطاقها الآسيوي، كانت حصيلة مجموعة من العوامل.

المطلب الأول:العقوبات الغربية الصارمة التي فرضتها الدول الغربية على الصين

عقب أحداث تيانانمن في جوان 1989، وفرض حصار عليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوربية، وأيضا الانتقادات المتكررة لأوضاع حقوق الإنسان فيها. الشيء الذي مهد لمباشرة الصين تنويع روابطها الاستراتيجية الخارجية مع مختلف الدول. وكانت الدول السائرة

---

[1] عبد القادر محمد فهمي، **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**،أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،عدد 42، ط1، 2000، ص 16.

[2] نيللي كمال الأمير، " **القيادة المؤجلة: استراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية** "،مجلة السياسة الدولية، عدد 207،جانفي2017، ص 31

في طريق النمو هي المؤهلة لتحتل الأهمية القصوى في السياسة الخارجية الصينية، باعتبارها دول غنية بالمصادر الأولية من جهة، وأسواق واعدة للمنتجات الصينية من جهة أخرى.

لقد ارتكز الإدراك الصيني للتحولات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي والمحافظة على طابعها الخاص، وإيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها واللازمة لإنجاحها. لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات اقتصادية. وكذلك أدركت الصين ضرورة أن يكون لها دور متميز في تفاعلات البيئتين الإقليمية، والدولية. ولهذا تحركت باتجاه مجموعة قضايا، كانت بمثابة محاور أساسية تعين على كشف حقيقة التغيرات في نمط التفكير الصيني ونماذجه السلوكية للتحول من موقع الانحسار النسبي، في مرحلة القطبية الثنائية، إلى الانفتاح النشيط في مرحلة القطبية الأحادية. الأمر الذي فرض على الصين أن تجهز نفسها للبحث عن مقومات دور جديد يتلاءم وحقائق التغيير[1].

المطلب الثاني:التوجهات الخارجية الإستراتيجية للصين

يمكن استشفاف توجهات السياسة الخارجية الصينية من المبادئ الخمسة التي وضعها دينغ شياو بنغ للسياسة الصينية وهي[1]:

1-مراقبة الوضع الدولي بثبات ورزانة.

2-التشبث بالموقع الدولي للصين، وهو ما يتضح في التركيز على فكرة السيادة.

3-هدوء رد الفعل.

4-إخفاء القدرات المتوافرة.

5-كسب الوقت.

---

[1] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق،ص16.

[1] وليد عبد الحي و آخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**،عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع، ط 01 ،2002، ص 29 .

إنطلاقا من هذه المبادئ الخمسة، تتجه مراكز صنع القرار للسياسة الخارجية الصينية إلى التركيز على الطبيعة السلمية لعلاقات الصين الخارجية، والمتقاربة مع التيار الرئيسي للمجتمع الدولي في الأنظمة والقواعد، لكن مع الإحتفاظ بالخصوصيات الذاتية والتميز بآلية التقيد الذاتي وضبط النفس، قصد الوصول إلى الوضعية التي تنشدها.

تعتمد الصين توجها سياسيا ودبلوماسيا جديدا يسعى إلى التواجد والإنتشار حول العالم، إلا أن ما يميز هذه الدبلوماسية هو القدرة الفائقة على فهم الطرق الآمنة المؤدية إلى تلك المناطق، واحترام مداخلها التقليدية المرتبطة باعتبارات تاريخية، لذا وعلى سبيل المثال، كان عبور الصين إلى أفريقيا عبر فرنسا، بغية تجنب الإستفزاز الفرنسي، فقد سبقت زيارة رئيس وزراء الصين إلى بعض الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا زيارة إلى فرنسا، وكذلك الأمر بالنسبة لزيارة المناطق الواقعة في دائرة النفوذ البريطاني والأمريكي.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن المساعي النشطة للدبلوماسية وسياستها الخارجية الصينية في المحافل الدولية تركز على مجموعة من المحاور تعكس بشكل واضح رهان الصين على التعاون لا التنافس في إعادة تشكيل منظومة العلاقات الدولية أهمها:

- المساعدة في تأمين بيئة سياسية خارجية مستقرة ومتوازنة تسهم في تعزيز فرص التعاون والانفتاح.
- تشجيع المبادلات الإقتصادية الخارجية وسياسات الإنفتاح على العالم الخارجي.
- العمل الجاد على تهدئة المخاوف الإقليمية، وتبني سياسات تبديد الشكوك والمخاوف.
- العمل المكثف لتعزيز حضور الصين إقليميا ودوليا.
- تأمين إمدادات الأسلحة المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة إلى الصين.
- تجنب الدخول في منافسة صريحة وعلنية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها.
- حماية حقوق المواطن الصيني في الخارج.

إنه انطلاقا مما سبق يمكن استخلاص العوامل التالية[1]:

1- إن الصين دولة غير متعجلة لدور عالمي

2- ليس لدى الصينيين عقدة الإحساس بالنقص تجاه القوى المتفوقة عليها.

3- المراهنة على عوامل أخرى ستضعف خصومها مع الزمن.

المطلب الثالث: الصين و التحولات العالمية المعاصرة

لقد أدركت الصين مبكرا طبيعة التحولات العالمية المعاصرة، وقوانين المرحلة الجديدة واستحقاقاتها، سواء كان على مستوى الداخل الصيني، أم على مستوى علاقاتها مع الخارج، كما أدركت مضامين ودلالات انهيار الاتحاد السوفييتي، ودول المنظومة الإشتراكية، وبالتالي طبيعة الأسباب والعوامل التي أدت إلى ذلك. لذا فقد اتجهت الصين للعمل وفق منطق براغماتي على مستويين اثنين هما:

أ- المستوى الأول (المستوى الداخلي) : اتجهت الصين لتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي وتبني مجموعة واسعة من السياسات الإقتصادية، انطلاقا من التحديثات الأربعة التي بدأها الزعيم الصيني دينغ هيساو بنغ سنة 1978، و ما نتج عنها من تغييرات تدل على تحولات بنيوية داخلية ستنعكس بشكل أو آخر على التوجهات الخارجية للسياسة الصينية[1].

تعد هذه الإصلاحات في جانب مهم منها انقلابا على تعاليم الماوية، وقد أسهمت هذه السياسات إلى حد ما في إعادة هيكلة الإقتصاد الصيني، لجهة التخفيف من دور الدولة الإقتصادي، ورفع درجة الإنفتاح على العالم الخارجي بغية استقطاب التكنولوجيا والإستثمارات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التحولات التي جاءت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، لم تكن في الواقع بعيدة

[1] نفس المرجع، ص 29.

[1] وليد عبد الحي، **التحولات البنيوية في السياسة الصينية**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، العدد الثاني، 1996، ص 86.

عن تحولات سياسية معينة إلا أنها كانت محدودة، لم ترق إلى مستوى القبول بالتعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة شكلت في مضمونها انقلابا على أطروحات أيديولوجية كان لها انعكاسات مباشرة ومؤثرة في تحديد صورة الصين طيلة مرحلة النصف الثاني من القرن العشرين هذا من جهة، كما أسهمت في إعادة تعريف دور الحزب وأبعاد سلطاته وحدودها تنظيميا وأيديولوجيا من جهة أخرى.

ب-المستوى الثاني (المستوى الخارجي): وتحديدا مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ اتجهت على هذا المستوى لتنفيذ سياسة خارجية أساسها:

1- العمل على إيجاد صيغة معينة تحكم العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تعكس خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهنا نجد أن الصين مارست مع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة بشقين هما:

أ- التكيف مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وعدم استفزازها، أو ممارسة سلوك سياسي يضر بمصالحها، خصوصا في ظل الإصلاحات الصينية التي أدت إلى انفراج و تحسن ملحوظ في محور العلاقات بكين-واشنطن[1].

ب- الممانعة والتحفظ بين الحين والآخر في العلاقة مع الولايات المتحدة دون المواجهة المباشرة معها. حيث نميز الطبيعة المزدوجة لهذه العلاقة التي تجمع ما بين المخاوف و الشكوك المتبادلة، وضرورة التعاون والإهتمامات المشتركة، خاصة في ضوء الإقتصاد المعولم الذي يوجد حالة فريدة من التكامل بين البلدين[2].

2- انفتاح الصين على بقية دول العالم في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، ودول منطقة الشرق

[1]David Zweig, Chine 1998-2000:la dernière vague de reforme en panne, politique étrangère, N 01, (janvier Mars 2001), p 24.

[2] السيد أمين شلبي، **هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة؟**، مجلة السياسة الدولية،عدد 165،جويلية 2006، ص 31.

الأوسط.

إن الأساس في توجه الصين السياسي الخارجي، أو رهانها الاستراتيجي، بقي محكوما بهدف السعي لدخول النظام الدولي الجديد من بوابة الإقتصاد أولا، وربما هذا يرجع أساسا إلى مجموعة العبر والدروس التي استخلصتها الصين من التجربة السوفييتية، وعوامل انهيارها هذا من جهة، كما يرجع إلى فهمها العميق لطبيعة السياسات والأدوات والإستراتيجيات التي استخدمتها الولايات المتحدة تاريخيا في حربها الباردة مع الإتحاد السوفيتي، وبقية دول المنظومة الإشتراكية من جهة أخرى، والتي هي محط رهان مستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع بدائل محتملة للإتحاد السوفييتي. من هنا أدركت الصين أهمية الإنجاز الاقتصادي كأساس لإمتلاك شروط القوة المادية والمعنوية للإنتقال إلى القرن الحادي والعشرين، هذا من ناحية، وكأساس لتفادي استخدام الإقتصاد كسلاح لإبتزاز الصين وإرغامها على تنفيذ سياسات وخيارات لا ترغب فيها من ناحية أخرى وعليه صاغت توجهاتها الخارجية الإستراتيجية للقرن الواحد والعشرين بما يتوافق مع إمكانياتها ومصالحها.

3/ تطبيق الصين لإستراتيجية القوة الناعمة SOFT POWER

لقد قامت الصين بانتهاج سياسة القوة الناعمة تجاه الدول النامية بالأساس. هذه السياسة "القوة الناعمة SOFT POWER " التي تم استخدام مفهومها أول مرة من طرف البروفيسور الأمريكي " **جوزيف ناي** JOSEPH S NYE " في إشارة إلى امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لإمكانيات كبيرة من القوة والنفوذ بعيدا عن منطق القوة العسكرية والتهديد المباشر" HARD POWER ". فالقوة الناعمة حسب **ناي** تعتمد القدرة على استكشاف وتحديد تطلعات الأطراف الأخرى والقدرة على استمالة هذه الأطراف من خلال استخدام أساليب الإقناع والإغراء بدل الإكراه والقهر لتحقيق الأهداف المرجوة. فهذه القوة تحقق مبتغاها من خلال انبهار

الطرف الآخر بجاذبية الثقافة الوطنية وبالمبادئ السياسية. بالشكل الذي يؤدي إلى النظر لهذه الثقافة وهذه السياسات على أساس أنها شرعية ومرجعية.وبذلك تتم السيطرة الفعلية[1].

لكن الولايات المتحدة الأمريكية حسب جوزيف ناي قد فشلت في تحقيق إستراتيجية القوة الناعمة، خصوصا منذ بداية القرن 21، حيث أن العداء لمفهوم الأمركةAmericanism Anti- قد تصاعد في السنوات الأخيرة، وأن معظم الناس حول العالم أصبحوا يرون أن الولايات المتحدة أكبر مهدد للسلم والأمن الدوليين، كما أنها تعرقل الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر، وحماية البيئة. وهي كلها مواقف أفشلت تحقيق القوة الناعمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

إنه في مقابل فشل الولايات المتحدة في تطبيق القوة الناعمة، قد نجحت الصين في تحقيق هذه الإستراتيجية إلى حد بعيد، فزاد تأثيرها ونفوذها الدوليين وتضاعفت استثماراتها في جميع المجالات وفي أغلب الدول خصوصا دول العالم الثالث (إفريقيا والشرق الأوسط).

إن الصين قد استعملت القوة الناعمة من خلال توظيف صورة نظامها الاقتصادي والاجتماعي كنموذج بديل يقتدى به في تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي بدلا من النموذج الغربي الذي لا يراعي خصوصيات المجتمعات الجنوبية، وكذلك يفرض شروطا سياسية تدخلية ينظر إليها في الحكومات الوطنية لدول العالم الثالث على أنها تشكل انتهاكا لسيادتها.

4/ دبلوماسية الطاقة كإحدى المعالم الكبرى للتوجهات الخارجية الجديدة للصين

يعد مفهوم" دبلوماسية الطاقة" أحد الركائز الأساسية للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية، والذي يشير الى محورية العلاقات مع الدول المنتجة للطاقة في التصور الصيني، حيث يلعب النفط دورا مهما في صياغة أهداف السياسة الخارجية الصينية، نظرا لأهميته في دعم نهضة الصين

[1] Joseph S. Nye, **Soft Power: The means to success in World politics**, Public affairs, (NY, 2004), p 09 .

الاقتصادية، وعليه فإن الصين تسعى دائما إلى تأمين حاجاتها النفطية من الخارجي. فمن المعروف أن الإنتاج المحلي الصيني من النفط قد بلغ أعلى معدلاته في أوائل التسعينات من القرن العشرين، وهو الأمر الذي يجعل من تأمين احتياطات النفط الخارجي مطلبا مهما لمواجهة احتياجات النهضة الصناعية الصينية[1].

ركزت الصين في دبلوماسيتها للطاقة على بعدين:

البعد الأول هو "أمن العرض" من خلال ضمان الدخول لموارد الطاقة عالميا، والمبدأ الأساسي هو التنوع، والإستراتيجية الأساسية هي التوجه للخارج. فالصين ترى قضية الطاقة قضية أمن قومي لا يمكن تركها لقوى السوق بمفردها، وإنما لابد من تنظيمها من خلال الدخول بقوة في سوق الطاقة العالمي، والتعاون مع كبار الدول المنتجة للنفط من خلال شركات النفط الوطنية التي استخدمتها الصين كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية في هذا الشأن.

أما البعد الآخر، فهو تطوير مجموعة من الاستراتيجيات الداخلية تعتمد على الكفاءة في استخدام الطاقة وتقليل تأثير الصدمات النفطية الخارجية في أمن الطاقة، وبناء مخزون استراتيجي من النفط، وتطوير بدائل غير تقليدية من مصادر الطاقة[1].

إن الصين، حسب تصور الدول الغربية، وسعيا منها لتحقيق أمن الطاقة، تدعم أنظمة حكم شمولية مثل سوريا وإيران، بالتكنولوجيا والعناصر اللازمة لصنع أسلحة التدمير الشامل ومنظومات إطلاقها، حيث أن خطر تهريب الأسلحة إلى هذه الأنظمة يشكل تهديدا متزايدا للمصالح الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط بالخصوص، ويدلل الإستراتيجيون الأمريكيون على أن الخلاف والصراع على الموارد، تجعل من الصعوبة التعايش بسلام بين القوى العظمى. يضاف إلى ذلك ما

[1] حمدي عبد الرحمن، **افريقيا وتحديات عصر الهيمنة،أي مستقبل؟**،القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2007، ص152.

[1] خديجة عرفة محمد، "قيود الصعود: " **الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سيساة الصين الخارجية** "،مجلة السياسة الدولية، القاهرة: عدد 207،جانفي2017، ص27.

جاء في تقرير إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2006، بأن الصين في حين أنها تزعم بأنها تسلك مسلكا سلميا في سياستها الخارجية فإنها في نفس الوقت تسعى لتحقيق أهداف عدوانية قديمة[1](12).

إن سعي الصين إلى تأمين الموارد الطاقوية. له أبعاد إستراتيجية أخرى. فبالإضافة إلى أهمية دول آسيا الوسطى وروسيا وإيران والخليج العربي كدول منتجة ومصدرة للطاقة. يرى الإستراتيجيون الصينيون أن أفضل رد جيوسياسي فعال بوجه الائتلاف الثلاثي الذي يضم أمريكا وأوربا واليابان، ربما يكون بالسعي لتشكيل حلف ثلاثي يربط الصين مع إيران في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط، ومع روسيا في منطقة الاتحاد السوفيتي السابقة، سيكون هذا مثل الائتلاف مغناطيسا قويا للدول الأخرى غير الراضية بالأمر الواقع [1] .

المبحث الثاني : القوة الناعمة الصينية في إفريقيا

المطلب الأول: العلاقات الصينية الإفريقية

إن الاهتمام الصيني بإفريقيا يعتبر أحد المظاهر البارزة للتحول في السياسة الخارجية الصينية بصفة عامة منذ بدء الإصلاحات الاقتصادية سنة 1978، إذ سعت الصين نحو التحول من دولة متقوقعة على ذاتها تعتمد خطابات ايديوليوجية ماركسية، إلى دولة براغماتية تسعى إلى لعب ادوار نشطة في النظام الدولي. حيث عززت من علاقاتها الخارجية مع مختلف دول العالم، وأيضا من حضورها في المنظمات الدولية.ما أكسب سياستها الخارجية ديناميكية مؤثرة و فعالة قائمة على مبدأ الثقة بالنفس.

[1] The National Strategy, March 2006, The White House (Washington DC, 2006), p46

[1] زبيغنيو بريجنسكي، **الفوضى:الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي و العشرين**، ترجمة:مالك فاضل، عمان، الأهلية للنشر و التوزيع، ط 01، 1998، ص 172.

خلال السنوات العشر الأخيرة تزايد الوجود الصيني في إفريقيا بصورة مضطردة. والذي أصبح أحد أهم التطورات الإستراتيجية في المنطقة. ففي حين كانت القوى التقليدية تهمش القارة الإفريقية، وتعتبرها مجرد سوق لتصريف فوائض الإنتاج، أو مصدرا للموارد الأولية، جاءت الصين لتعطي أهمية اقتصادية وإستراتيجية للقارة والنظر إليها كشريك يحقق المصلحة المتبادلة.

يمكن تحديد المراحل التي مرت بها العلاقات الصينية الإفريقية بـــــــــــــ[1]:

المرحلة الأولى: منذ سنوات الخمسينات من القرن العشرين، وحتى السبعينات. حيث برز دور الايدولوجيا والتعاون الافرو-أسيوي لمواجهة هيمنة القوى الرأسمالية. وكذلك محاولة استمالة الدول الإفريقية قصد الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كممثل رسمي للصين وعزل الصين الوطنية (تايوان) دوليا. وأيضا كسب حلفاء للصين في مواجهة خلافها الايديولوجي مع الاتحاد السوفياتي حول النظرة إلى المبادئ الشيوعية من جهة، وخلافها مع الولايات المتحدة من جهة أخرى.

المرحلة الثانية: منذ سنوات الثمانينات إلى غاية التسعينات من القرن العشرين، وعرفت إضعاف الايديولوجيا وتنامي النزعة البراغماتية، وتقييم العائد الاقتصادي، وأهمية الفوائد السياسية والاقتصادية وربطها بعلاقات التنمية الثنائية بطريقة شاملة.

المرحلة الثالثة: منذ سنة 2000 إلى غاية اليوم، ومأسسة العلاقات، والتي تم ترجمتها بتدشين منتدى التعاون الصيني الافريقي سنة 2000 والذي تأسس بحضور الرئيس الصيني حينها **جيانغ زيمينغ** و نائبه **هو جنتاو** -ما يدل على الأهمية القصوى التي أولتها الصين لهذا المنتدى- بالإضافة إلى رؤساء أربع دول افريقية هي الجزائر و توجو وزامبيا و تنزانيا والأمين العام لمنظمة الاتحاد الإفريقي إلى جانب وزراء خارجية دول الصين و 44 دولة افريقية وممثلين عن 17 منظمة دولية وإقليمية افريقية، وأيضا رجال أعمال صينيين وأفارقة.

[1] هي وين بينج،"حزام واحد،طريق واحد:تواصل جديد للعلاقات الصينية الافريقية في التنمية المستقبلية"،الموقع الاكتروني:
http://sis.gov.eg/UP/12.pdf

إن التوجه الصيني نحو إفريقيا كان أحد أهم الأعمدة الإستراتيجية العالمية الكبرى التي تبنتها الصين في مرحلة ما بعد الانفتاح و تجاوز الحدود الآسيوية الضيقة للدبلوماسية الصينية هذه الإستراتيجية التي تقوم على إرساء أسس لعالم متعدد الأقطاب، وعلى مبدأ عدم التدخل، و تقديم المساعدات دون شروط سياسية مسبقة، عكس الدول الغربية، وكذلك على إلغاء الديون بدل فرض العقوبات، وأيضا تحفيز التجارة الخارجية بين الصين و الدول الإفريقية، مع التركيز على النفط باعتبارها أهم مستهلك له بعد الولايات المتحدة الأمريكية. كل هذه العوامل أهلتها لتصبح بديلا استراتيجيا أمام الدول الإفريقية، وأكسبها دعما دبلوماسيا قويا لتحقيق مصالحها

وبالتالي فيمكن تحديد فترة ما بعد الحرب الباردة كانطلاقة فعلية للتوجه الصيني نحو قارة إفريقيا، ولعبها أدوارا أساسية جنبا إلى جنب مع القوى التقليدية (فرنسا،بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية)، خصوصا في منطقة الصحراء الكبرى الإفريقية.

بالمقارنة مع المساعدات المقدمة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي المرتبطة بشروط الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتحرير السوق كشرط لتلقي المساعدات للدول الإفريقية، على العكس بالنسبة للمساعدات المقدمة من الصين، التي تخلو من التعقيدات والاملاءات الخارجية. وهذا الأمر يجعل الإقبال على الصين أكثر من غيرها. وحتى القروض المقدمة من جمهورية الصين الشعبية للدول الإفريقية ميسرة بالمقارنة بأسعار الفائدة التجارية، وأحيانا بدون فوائد وتغطيتها من ميزانية المساعدات، ويمكن السداد من خلال استخدام الموارد الطبيعية للبلدان الافريقية المتوفرة لدعم هذه القروض، وتمكين البلاد المستفيدة لتلقي البنية التحتية التي تحتاجها من أجل تنميتها[1].

وفي إطار ممارسة القوة الناعمة، طمحت الصين إلى تنصيب نموذج الأحياء الصينية"CHINATOWN" في المدن الإفريقية مثل ما هو عليه الحال في كبريات المدن

[1] هادي محمد حسين برهم، **التنافس الصيني–الامريكي في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة**، عمان:دار زهران للنشر والتوزيع، ط1 ، 2016، ص 154

العالمية مثل نيويورك وسان فرانسيسكو الأمريكيتين. وذلك قصد توطين جالياتها عبر العالم ونشر ثقافتها. إضافة إلى ذلك تخطط الصين إلى تنصيب ألف " معهد كونفشيوس " عبر العالم بحلول سنة 2020 حسب وزارة التربية الصينية، وذلك سعيا منها إلى تأكيد الصين كقوة ثقافية عظمى[1] .

انعكس سعي الصين لانتهاج سياسة القوة الناعمة، على تزويدها لبعض الدول الإفريقية بالأسلحة، الشيء الذي أدى إلى تعزيز العلاقات بين المسؤولين الصينيين وبعض القادة الأفارقة، للاستفادة من الإستثمار في مصادر الطاقة بإفريقيا، وكسب أسواق متنوعة. وما ساعد على هذا التوجه هو كون السياسة الخارجية الصينية أصبحت براغماتية في تعاملاتها أكثر من أي وقت مضى. ولا تولي اهتماما بالغا لانتهاكات حقوق الإنسان التي تتهم بها بعض الأنظمة الإفريقية من طرف الدول الغربية. وعليه فإن الصين مستعدة لبيع الأسلحة والمعدات العسكرية لكل الدول بغض النظر عن طبيعة أنظمتها، بما تقتضيه مصالحها في المنطقة. لأن الصين تنظر إلى إفريقيا على أنها مصدر مهم يساعد على تأمين حاجاتها الطاقوية من جهة، وسوقا متنامية لمنتجاتها العسكرية والإقتصادية من جهة أخرى. ففي أنغولا مثلا تقوم الصين ببيع الأسلحة للقوات الثلاث المتصارعة فيها، وهي الحركة الشعبية لتحرير أنغولا(MPLA) ، والجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (FNLA) ، والإتحاد الوطني للاستقلال الكامل في أنغولا (UNITA). وبهذا تسعى الصين إلى مضاعفة مبيعاتها من الأسلحة من جهة. لتأمين الموارد المالية التي تمكنها من استيراد نفط هذه الدولة[2].

[1] Serge tchaha , **Nous faisons le rêve que l'Afrique de 2060 sera ….** ,(Paris ,l'Harmattan, 2010), p321

[2] Chung lian jiang, **la chine, le pétrole, et l Afrique**: http://www.geopolitis.net/GEO%20ENERGIE/CHINE%20PETROLE%20AFRIQUE.pdf

كذلك أدى الاستثمار الصيني النشط في النفط الإفريقي إلى الحاجة إلى ضمان وتأمين منشئاتها النفطية في إفريقيا، عن طريق إرسال قادتها العسكريين لتأهيل وتدريب القوات العسكرية في بعض الدول الإفريقية، وأيضا إرسال قوات تتمركز في مواقع الاستثمارات الصينية لحمايتها.

المطلب الثاني : مظاهر التعاون الصيني الإفريقي

في إطار توجهاتها الجديدة في إفريقيا، سعت افريقيا الى تعزيز نفوذها في القارة من خلال العمل على مأسسة هذه العلاقات، من خلال تأسيس منتدى التعاون الصيني-الإفريقي الذي عقد في بكين سنة 2000، واستمر في عقد اجتماعاته كل ثلاث سنوات، وكانت أهداف الصين تركز على أمرين هما:

1- السعي إلى اقامة نظام دولي جديد، أي نظام دولي سياسي واقتصادي عادل ومنصف في القرن الحادي والعشرين.

2- تعزيز العلاقات الصينية-الإفريقية التجارية والاقتصادية. فقد وصل إجمالي حجم التبادل التجاري في عام 2002 إلى 12.29 مليار دولار.

وضمن سلسلة منتديات التعاون الصيني الإفريقي، حيث كان الاجتماع الوزاري الثاني الذي انعقد في أديس أبابا عاصمة إثيوبيا عام 2003. والذي ركز على التعاون بين الصين وافريقيا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجاء هذا الاجتماع الثاني ليؤكد التزام الصين بمساعدة الدول الافريقية...هذا وبلغ حجم التبادل التجاري في عام 2003 إلى 13.39 مليار دولار، حيث أقام المستثمرون الصينيون 602 مشروعا داخل 49 دولة افريقية. وتركز العمل في قطاعات التجارة والصناعة والزراعة[1] .

منذ نشأة المنتدى تطور حجم المبادلات التجارية بين الطرفين من 10.6 مليارات دولار عام 2000 إلى 201.1 مليار دولار عام 2014، مما يجعل الصين الشريك التجاري الأول للقارة،

[1] هادي محمد حسين برهم، مرجع سابق،ص 168

متفوقة بذلك على الولايات المتحدة وفرنسا اللتين كانتا تحظيان بحصة الأسد من التجارة الخارجية لدول أفريقيا.

كما شهدت الاستثمارات الصينية في أفريقيا انتعاشة كبيرة بعد العام 2000 بلغت 30 مليار دولار في العام 2014، أي أكثر من 60 مرة عما كان عليه الأمر في العام 2000، وتعهدت الصين بزيادة هذا المبلغ إلى حوالي مئة مليار دولار أميركي بحلول العام 2020. ووصل عدد المقاولات الصينية العاملة بأفريقيا إلى 2500 مقاولة توفر مئة ألف فرصة عمل[1].

المطلب الثالث:استراتيجية القوة الناعمة الصينية في السودان

تعود العلاقات بين الصين والسودان إلى الخمسينات، حيث كانت الصين من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال السودان سنة 1956، لكن استجابة السودان لم تكن بنفس القدر من السرعة وتأخرت الى ما بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في اواخر عام 1958، حيث اعترفت السودان رسميا بجمهورية الصين الشعبية و أقامت علاقات دبلوماسية معها سنة 1959، وبذلك اصبحت السودان أول دولة في افريقيا جنوب الصحراء تقيم علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، ورابع دولة على مستوى القارة الافريقية، بعد مصر 1956، والمغرب 1957، والجزائر 1958، حيث اعترفت الصين بالحكومة الجزائرية المؤقتة التي تم اعلانها في ذلك العام وأقامت علاقات دبلوماسية معها[2].

كذلك، فقد تدخلت الصين في الأمم المتحدة لمعارضة قرار يدين السودان بتقويض جهود الولايات المتحدة لفرض عقوبات على الصناعة البترولية السودانية، والتي يعود الفضل في تطويرها للصين التي تفتخر أنها حولت السودان إلى بلد مصدر للنفط. وأن الصين بذلك تساهم في تطوير

---

[1] موقع موسوعة الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/1/18/

[2] سامي السيد محمد أحمد، **التنافس الامريكي الصيني في افريقيا بعد الحرب الباردة**،بغداد: المركز العراقي الافريقي للدراسات الاستراتيجية،ط1، 2016، ص 401.

الدول النامية وتحافظ على رفع مستوى العيش في عالم يتطور ومن خلال هذا النقطة بالذات (أي الحاجة إلى الطاقة) يمكن فهم الموقف الصيني الرافض لمساعي أوروبا والولايات المتحدة نحو فرض عقوبات ضد السودان أيضا. فشركة الصين الوطنية للبترول، تمتلك استثمارات ضخمة في حقول النفط الواقعة في إقليم دارفور حيث بدأت بالإنتاج فعليا سنة 2004، ومنه فحماية لمصالحها في المنطقة حذرت الصين دوما من استخدامها لحق الفيتو ضد أي قرار من مجلس الأمن يقضي بفرض عقوبات على السودان من جراء مشكلة دارفور. وسعت منذ 2004 إلى إبقاء مسألة دارفور خارج جدول أعمال مجلس الأمن، في حين كان كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك و كبار موظفي الأمم المتحدة يحاولون زيادة الوعي العام ببدء أزمة إنسانية في دارفور. وبمجرد إدراج الصراع في دارفور على جدول أعمال مجلس الأمن،عارضت الصين العديد من مشروعات القرار التي تضمنت فرض عقوبات اقتصادية على حكومة الخرطوم بسبب دعمها لميليشيا **الجنجويد**، و في مشاورات مجلس الامن هددت بكين باستخدام حق الفيتو "النقض" لإبطال مثل هذه المشروعات حتى بعد إعلان واشنطن بأن ما تقوم به الحكومة السودانية في دارفور هو إبادة جماعية.

الخاتمة

في الختام، يمكن القول بأن الصين قد نجحت الى حد كبير في استخدام القوة الناعمة لتحقيق مصالحها الاقتصادية بالأساس، وتمكين تواجدها في غالبية دول العالم باستثماراتها وقدرتها التنافسية، وبمنتجاتها التجارية المنخفضة التكاليف نسبيا. بحيث لا تخلو أي دولة في العالم من منتج "صنع في الصين " حتى في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول المتقدمة. وهو حضور مكنها من أن تصبح بالفعل قوة اقتصادية كبرى بمعدلات نمو عادلت 9 بالمائة سنويا.

هذه القوة الناعمة، تجلت بوضوح في السياسة الخارجية الصينية في القارة الافريقية، حيث نافست النفوذ الاوربي والامريكي فيها خصوصا في مجال الاستثمار في قطاعات البنى التحتية

والطاقة. وايضا في تقديم المساعدات الاقتصادية، وتصدير سلع منخفضة التكلفة لتصبح بذلك اكبر مستثمر تجاري في افريقيا.

ما ميز السياسة الصينية تجاه افريقيا وأعطاها خاصية تفضيلية، هو كون الصين اعتمدت استراتيجية غير تدخلية في الشؤون السياسية الداخلية للدول، وكذلك لم تول اهمية لاوضاع حقوق الانسان والحريات والممارسات السياسية في الدول الافريقية، واعتبرتها شؤونا تخص تلك الدول لوحدها، وركزت فقط على المعطيات الاقتصادية والحصول على الاستثمارات، وتأمين تدفق النفط منها. زمثال على ذلك موقفها الداعم لحكومة السودان اثناء أزمة دارفور سابقا.

قائمة المراجع

1/باللغة العربية:

- عبد القادر محمد فهمي، **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**،أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،عدد 42، ط1، 2000.
- وليد عبد الحي و آخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**،عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع، ط 01، 2002.
- حمدي عبد الرحمن، **افريقيا وتحديات عصر الهيمنة،أي مستقبل؟**،القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2007.
- زبيغنيو بريجنسكي، **الفوضى:الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي و العشرين**، ترجمة:مالك فاضل، عمان، الأهلية للنشر و التوزيع، ط 01، 1998.
- هادي محمد حسين برهم، **التنافس الصيني-الامريكي في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة**، عمان:دار زهران للنشر والتوزيع، ط1 ، 2016.
- سامي السيد محمد أحمد، **التنافس الامريكي الصيني في افريقيا بعد الحرب الباردة**،بغداد: المركز العراقي الافريقي للدراسات الاستراتيجية،ط1، 2016.

- نيللي كمال الأمير، " **القيادة المؤجلة: استراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية"**، مجلة السياسة الدولية، عدد 207،جانفي2017.
- السيد أمين شلبي، **"هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة؟"**، مجلة السياسة الدولية،عدد 165،جويلية 2006.
- خديجة عرفة محمد، "قيود الصعود: " **الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية** "،مجلة السياسة الدولية، القاهرة: عدد 207،جانفي2017.
- وليد عبد الحي، **التحولات البنيوية في السياسة الصينية**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، العدد الثاني، 1996.

2/باللغة الاجنبية:

- Joseph S. Nye, **Soft Power: The means to success in World politics**, Public affairs, (NY, 2004)
- (2) Serge tchaha , **Nous faisons le rêve que l'Afrique de 2060 sera ….** ,(Paris ,l'Harmattan, 2010).
- David Zweig, **Chine 1998-2000:la dernière vague de reforme en panne**, politique étrangère, N 01, (janvier Mars 2001)
- The National Strategy, March 2006, The White House (Washington DC, 2006)

03/المواقع الالكترونية:

- هي وين بينج،"**حزام واحد،طريق واحد:تواصل جديد للعلاقات الصينية الافريقية في التنمية المستقبلية**"،الموقع الاكتروني:http://sis.gov.eg/UP/12.pdf

- موقع موسوعة الجزيرة:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/1/18

- 3/Chung lian jiang, **la chine, le pétrole, et l Afrique**:
- http://www.geopolitis.net/GEO%20ENERGIE/CHINE%20PETROLE%20AFRIQUE.pdf.